

إعادة تشكيل مفهوم براءة الاختراع في ظل الذكاء الاصطناعي Reshaping the Patent Concept in the Age of Artificial Intelligence

الدكتور مفيصل يوسف*

المركز الجامعي إيليزي

Mefissel.youcef@cuillizi.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/08 - تاريخ القبول: 2025/12/08 - تاريخ النشر: 2025/12/22

الملخص:

يتناول هذا البحث إشكالية إعادة تشكيل مفهوم براءة الاختراع في ظل الذكاء الاصطناعي، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي شريكاً رئيسياً في الابتكار وأدى إلى بروز تحديات قانونية وفلسفية أمام التشريعات التقليدية. أظهرت الدراسة أن معظم التشريعات الوطنية والدولية، ومنها التشريع الجزائري، تشترط وجود مخترع بشري طبيعي، وترفض الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كمخترع مستقل، رغم تصاعد الجدل حول ضرورة تحديث هذه القواعد. كما بينت الدراسة أن قضايا مثل "دابوس" كشفت حجم التباين بين الأنظمة القانونية، وأبرزت الحاجة إلى تطوير معايير جديدة تراعي خصوصية الابتكارات الذكية.

أوصى البحث بتحديث تعريف "المخترع" في التشريعات الوطنية، ووضع معايير دقيقة لتقييم الجودة والخطوة الابتكارية، وتعزيز التعاون المؤسسي والانفتاح على التجارب الدولية، مع مراعاة خصوصية البيئة الجزائرية. وتفتح

النتائج آفاقاً مستقبلية لتطوير نماذج تشريعية عربية موحدة وآليات جديدة لتقييم الابتكارات وتوزيع المسؤولية القانونية في عصر الذكاء الاصطناعي
الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، براءة الاختراع، التشريع، الابتكار

Abstract:

This study critically examines the reconfiguration of the concept of patent protection in the era of artificial intelligence, wherein AI has emerged as a principal actor in the innovation ecosystem, thereby generating unprecedented legal and philosophical challenges for conventional legislative frameworks. The findings reveal that the majority of national and international legal systems—including Algerian legislation—continue to require the inventor to be a natural person, and categorically refuse to recognize artificial intelligence as an autonomous inventor, despite the intensifying scholarly and judicial debate regarding the necessity to modernize these provisions. The research further demonstrates that high-profile cases, such as "DABUS", have exposed significant divergences among legal systems and underscored the pressing need to develop new standards that account for the unique characteristics of AI-generated inventions.

The study recommends updating the statutory definition of "inventor" within national legislation to encompass AI-assisted innovations, provided that human oversight is maintained as a legal and ethical safeguard. It also advocates for the establishment of precise and transparent criteria for assessing novelty and inventive step in intelligent inventions, the enhancement of institutional cooperation, and the

adoption of international best practices—while remaining attentive to the specificities of the Algerian legal environment. These conclusions open promising avenues for future research, including the development of unified Arab legislative models and the creation of novel legal and technical mechanisms for evaluating and allocating responsibility for innovations in the age of artificial intelligence.

Keywords: Artificial Intelligence, Patent Law, Legislation, Innovation.

مقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات جذرية في مفهوم الابتكار، إذ أصبح الذكاء الاصطناعي قوة دافعة تعيد صياغة معايير الإبداع وتحدياته في مختلف القطاعات الصناعية والعلمية. إذ لم يعد الابتكار حكراً على الجهد البشري المحض، بل أضحي الذكاء الاصطناعي شريكاً أساسياً في توليد الأفكار والحلول الجديدة، مما أفرز إشكاليات قانونية وفلسفية عميقة حول مدى ملاءمة الإطار التشريعي التقليدي لنظام براءات الاختراع لمواكبة هذا الواقع المستجد.

تبرز أهمية هذا الموضوع في ضوء التزايد الكبير لعدد الاختراعات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتنامي دور هذه التقنية في دفع عجلة البحث والتطوير عالمياً. تشير المبادئ التوجيهية الحديثة إلى أن حماية حقوق المبتكرين في عصر الذكاء الاصطناعي تتطلب إعادة النظر في فلسفة نظام براءات الاختراع، لضمان تحقيق التوازن بين تشجيع الإبداع البشري والاستفادة من قدرات الأنظمة الذكية. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في الدول النامية، ومنها الجزائر، التي تسعى لمواءمة تشريعاتها مع المعايير الدولية دون الإخلال بخصوصياتها الوطنية.

في خضم هذا التحول التكنولوجي العميق، تطرح هذه الدراسة إشكالية جوهرية تتمحور حول: كيف يمكن للإطار التشريعي التقليدي لبراءة الاختراع أن يعيد تكوين نفسه لمواكبة واقع الابتكار المزدوج في عصر الذكاء الاصطناعي؟ تتجلى أهمية هذه الإشكالية في ضوء التحديات التي أفرزتها الاختراعات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، خاصة فيما يتعلق بأهلية الاختراع، وتحديد هوية المخترع، وتوزيع المسؤولية القانونية، ومدى كفاية التشريعات الوطنية والدولية القائمة. تُجمع الدراسات القانونية الحديثة على أن الذكاء الاصطناعي أحدث شرحاً في نظام براءات الاختراع التقليدي، خاصة في تعريف المخترع وأهلية الذكاء الاصطناعي لنيل البراءة. فقد أكدت أبحاث د. خالد ممدوح إبراهيم (2024) وأحمد حمزة منصور (2023) أن التشريعات الحالية تشترط المخترع البشري وترفض الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كمخترع مستقل، رغم تصاعد الجدل بعد قضايا مثل "دابوس".

كما بينت الدراسات أن الذكاء الاصطناعي غير معايير الجدة والنشاط الابتكاري، مما يستدعي مراجعة فلسفة الحماية القانونية. تكشف قضايا "دابوس" عن تباين دولي واضح، وتبرز الحاجة لإصلاحات تشريعية شاملة ومعايير مرنة تواكب الابتكار الذكي. وتخلص جميع الدراسات إلى وجود فجوة تشريعية ملحّة، وتدعو لتدخل وطني ودولي يضمن حماية حقوق المبتكرين ويحفز بيئة الابتكار المفتوح في عصر الذكاء الاصطناعي.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل مدى قدرة الإطار التشريعي التقليدي لبراءة الاختراع على استيعاب الابتكارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مع التركيز على معايير الجودة والخطوة الابتكارية وهوية المخترع.
 2. استكشاف التحديات القانونية والفلسفية التي تطرحها الاختراعات المستقلة للذكاء الاصطناعي، ومدى إمكانية تعديل التشريعات لمواكبة هذه التحولات.
 3. تقديم مقترحات عملية لتطوير التشريعات الوطنية، مع مراعاة خصوصية البيئة الجزائية والسياق الدولي.
- تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال استعراض وتحليل النصوص القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة، ومناقشة الأدبيات الفقهية الحديثة، ودراسة السوابق القضائية، مع الاستفادة من المبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئات المتخصصة في مجال الملكية الفكرية.
- تنقسم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين، حيث يتناول المحور الأول تطور مفهوم براءة الاختراع، وأثر الذكاء الاصطناعي على معايير الجودة والنشاط الابتكاري، وأهلية الذكاء الاصطناعي للحصول على البراءة، مع تحليل المواقف التشريعية الوطنية والدولية.
- ويركز المحور الثاني على التحديات التي تواجه التشريعات التقليدية في حماية الاختراعات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، ويستعرض التجارب الدولية والمبادئ التوجيهية، ويقترح حلولاً عملية لتطوير الإطار القانوني بما يحقق التوازن بين حماية حقوق المبتكرين وتحفيز بيئة الابتكار المفتوح، مع مراعاة خصوصية السياق الجزائري.

المحور الأول: التحولات المفاهيمية لنظام براءة الاختراع في عصر الذكاء الاصطناعي

أولاً: تطور مفهوم براءة الاختراع في ظل الذكاء الاصطناعي

1. التحول المفاهيمي للابتكار والمخترع وحدود التشريعات التقليدية:

شهد مفهوم براءة الاختراع تحولات جذرية مع بروز الذكاء الاصطناعي كفاعل رئيسي في منظومة الابتكار، حيث لم يعد الابتكار حكراً على الإنسان، بل أصبح الذكاء الاصطناعي شريكاً فاعلاً في إنتاج الأفكار والحلول التقنية، سواء بشكل مستقل أو بمساهمة بشرية مباشرة أو غير مباشرة. هذا التحول فرض تحديات عميقة على الأسس التقليدية لتعريف كل من "الاختراع" و"المخترع"، وأثار تساؤلات حول مدى كفاية التشريعات الحالية لاستيعاب الابتكارات الناتجة عن الأنظمة الذكية، خاصة مع تزايد حالات تسجيل اختراعات تم تطويرها أو استكمالها بواسطة الذكاء الاصطناعي¹.

لقد استندت التشريعات الدولية والوطنية، مثل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية لعام (1883)²، واتفاقية "تريبس" (1994)³، إلى تعريف تقليدي للاختراع باعتباره ثمرة جهد فكري بشري، واشترطت أن يكون المخترع شخصاً

¹ WIPO, *Intellectual Property and Artificial Intelligence: Issues Paper*, 2019. https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_1055.pdf

² اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، اعتمدت في باريس يوم 20 مارس 1883، منظمة الملكية الفكرية العالمية (WIPO)، منقحة في استوكهولم عام 1967، المنقحة في 28 سبتمبر 1979. <https://wipolex.wipo.int/en/treaties/textdetails/12741>.

³ الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس)، منظمة التجارة العالمية، اعتمد في مراكش بتاريخ 15 أبريل 1994، دخل حيز النفاذ في 1 يناير 1995، الملحق C 1 من اتفاقية مراكش الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية.

https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/27-trips_01_e.htm

طبيعياً يتمتع بالأهلية القانونية، وهو ما ظل ثابتاً لعقود طويلة قبل بروز الذكاء الاصطناعي كفاعل مستقل في عملية الابتكار. ومع ذلك، فإن تطور الذكاء الاصطناعي أعاد طرح إشكاليات جوهرية حول ملكية وحماية الابتكارات التي تنتجها هذه الأنظمة، خاصةً عندما تتجاوز دورها كأداة مساعدة لتتحول إلى فاعل مستقل في توليد الحلول التقنية¹.

في هذا السياق، تواجه القوانين الوطنية، مثل القانون الجزائري في الأمر رقم 07-03 المتعلق ببراءة الاختراع، تحديات كبيرة في التوفيق بين المبادئ التقليدية التي تحصر صفة المخترع في الإنسان، وبين الواقع الجديد الذي يشهد ازدياداً في الاختراعات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي بشكل مستقل أو شبه مستقل². وعلى الرغم من أن معظم التشريعات لا تزال ترفض الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كمخترع، إلا أن هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في المفاهيم القانونية وتطوير أدوات تشريعية جديدة تواكب هذا التطور، مع الحفاظ على التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية المصلحة العامة³.

في الختام، يشكل الذكاء الاصطناعي منعطفاً تاريخياً في مفهوم براءة الاختراع، حيث يفرض على المشرع إعادة النظر في الأسس والمفاهيم التي قامت

¹ Makam, Ganesh and Dutta, Ritam, *AI-Generated Creations: Navigating Legal Implications and Crafting Effective Policy Frameworks* (July 25, 2023). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=4520938>

² الأمر رقم 07-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق ببراءات الاختراع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 23 يوليو 2003.

³ محمد مرسي عبده، إشكالية الاعتراف القانوني بنظام الذكاء الاصطناعي المُخترع. دراسة مقارنة- مجلة الحقوق، العدد 1 السنة 48، (2024)، ص ص 317-358،

<https://doi.org/10.34120/jol.v48i1.181>

عليها حماية الملكية الفكرية، ويبرز أهمية تطوير إطار قانوني مرن يستوعب التحولات الجديدة في عالم الابتكار التقني.

2. الذكاء الاصطناعي كفاعل جديد والتحديات القانونية والفلسفية:

مع التطور الهائل في تقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبحت الأنظمة الذكية قادرة على تحليل كميات ضخمة من البيانات واكتشاف حلول تقنية غير تقليدية بسرعة تفوق القدرات البشرية، بل وأحياناً دون تدخل بشري مباشر في مراحل جوهرية من عملية الابتكار. وقد أدى ذلك إلى بروز اختراعات جديدة منسوبة للذكاء الاصطناعي، مما فرض على المشرع والقضاء مراجعة الأسس التقليدية لتعريف المخترع، وطرح تساؤلات حول أهلية الذكاء الاصطناعي لاكتساب صفة المخترع أو المشارك في الاختراع¹.

وأدى هذا التحول إلى إثارة إشكاليات قانونية وفلسفية عميقة، أبرزها مسألة تحديد هوية المخترع: هل يظل المخترع هو الإنسان الذي طور النظام الذكي، أم يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي ذاته مخترعاً إذا أنتج ابتكاراً دون تدخل بشري مباشر؟ وقد ظهرت هذه الإشكالية بوضوح في قضايا دولية حديثة، مثل قضية "دابوس" الشهيرة، حيث رفضت معظم مكاتب البراءات الدولية تسجيل اختراعات باسم الذكاء الاصطناعي، مؤكدة بذلك شرط "البشرية" في تعريف المخترع².

3. مواقف التشريعات الوطنية والدولية وإشكالية ملكية الحقوق

والحاجة للمراجعة:

¹ WIPO, *Intellectual Property and Artificial Intelligence*, opcit, pp 7-10

² قرار الهيئة القانونية لمكتب البراءات الأوروبي (EPO) في قضية DABUS، تحت رقم القرار 8/20، الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 2021، وتم فيه رفض تسجيل اختراع باسم الذكاء الاصطناعي DABUS، مع تأكيد أن المخترع يجب أن يكون شخصاً طبيعياً يتمتع بالأهلية القانونية.

تؤكد المبادئ التوجيهية الحديثة، مثل تلك الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية للملكية الفكرية، على ضرورة وجود مساهمة بشرية في عملية الابتكار، وتعتبر الذكاء الاصطناعي أداة تقنية لا تكتسب صفة المخترع القانوني. ويأتي هذا الموقف متسقاً مع التوجهات التشريعية العالمية، حيث تشترط أغلب التشريعات الوطنية وجود مخترع بشري طبيعي، وتستبعد الذكاء الاصطناعي من دائرة الأهلية القانونية، رغم وجود تيارات فقهية تدعو إلى إعادة النظر في هذه القواعد لمواكبة التحولات التقنية¹.

وتثير الاختراعات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي إشكاليات إضافية تتعلق بملكية الحقوق الناتجة عن البراءة، وتوزيع المسؤولية القانونية، خاصة في ظل غياب شخصية قانونية للذكاء الاصطناعي وعدم قدرته على تقديم وصف تفصيلي للاختراع أو تحمل المسؤولية عن نتائجه. وقد أشار الفقه إلى ضرورة التمييز بين أبوة الاختراع وملكيته، مع اقتراح حلول وسطية مثل الاعتراف بأبوة الذكاء الاصطناعي للاختراع إلى جانب المخترع البشري الذي طور النظام الذكي أو زوده بالبيانات.

في ضوء ما سبق، يتضح أن تطور مفهوم براءة الاختراع في ظل الذكاء الاصطناعي يستلزم مراجعة شاملة للأطر التشريعية القائمة، بما يسمح باستيعاب

¹ Mateo Aboy, Kathleen Liddell, Aparajita Lath, "Inventorship in the age of AI: examining the USPTO Guidance on AI-assisted inventions", *Journal of Intellectual Property Law & Practice*, 2025, pp 2-5.
<https://academic.oup.com/jiplp/advance-article/doi/10.1093/jiplp/jpaf019/8089945>

الابتكارات الذكية دون الإخلال بمبادئ العدالة وحماية الحقوق، ويحقق التوازن بين التطور التقني وصون الحقوق الفردية والجماعية¹.

ثانياً: أثر الذكاء الاصطناعي على معايير الجودة والخطوة الابتكارية

أدى إدماج الذكاء الاصطناعي في عمليات البحث والتطوير إلى تعقيد معايير الجودة والخطوة الابتكارية، إذ أصبح الذكاء الاصطناعي قادراً على توليد حلول تقنية غير تقليدية بسرعة تفوق القدرات البشرية، بل وأحياناً دون تدخل بشري مباشر في مراحل جوهرية من عملية الابتكار.

هذا الواقع فرض تحديات عميقة على منظومة براءات الاختراع، وأثار تساؤلات حول مدى كفاية المعايير التقليدية لتقييم أصالة الاختراعات الناتجة عن الأنظمة الذكية، وما إذا كانت تلبّي فعلاً متطلبات الجودة والخطوة الابتكارية (النشاط الاختراعي) المنصوص عليها في التشريعات الوطنية والدولية.

1. الجودة في ظل الذكاء الاصطناعي

تُعد الجودة شرطاً جوهرياً في منح براءة الاختراع، وتعني أن يكون الاختراع جديداً ولم يسبق الكشف عنه أو استغلاله في أي مكان أو زمان قبل تاريخ إيداع الطلب². غير أن الذكاء الاصطناعي بات قادراً على تحليل كميات هائلة من البيانات التقنية والعلمية، واكتشاف حلول قد تكون غير متوقعة للبشر، مما يطرح

¹ T. D. Okeke, "Crossing Frontiers: A Comparative Exploration of AI Inventorship and Ownership in Patent Law", *International Journal of Research and Scientific Innovation*, 2023, pp 5-8.

<https://www.ijrss.org/index.php/ijrss/article/view/453/307>

² المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، "قضايا الذكاء الاصطناعي والملكية الفكرية: ورقة

قضايا"، جنيف WIPO، 2019، ص. 15-18.

https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_1055.pdf

إشكالية حول ما إذا كانت هذه الحلول بالفعل جديدة أم أنها مجرد إعادة تركيب لمعارف سابقة متاحة للذكاء الاصطناعي¹.

وقد أكدت اتفاقية "تريبس" واتفاقية باريس على ضرورة تحقق الجودة²، إلا أن التطور التقني السريع يجعل من الصعب على الفاحص البشري مواكبة الكم الهائل من الحلول التي يمكن للذكاء الاصطناعي توليدها، مما يتطلب تطوير أدوات فحص أكثر تقدماً، وربما الاستعانة بأنظمة ذكاء اصطناعي في عمليات الفحص نفسها لضمان الصرامة والموضوعية في تقييم الجودة³.

2. الخطوة الابتكارية (النشاط الاختراعي)

يشترط كذلك في منح البراءة أن ينطوي الاختراع على خطوة ابتكارية، أي ألا يكون بديهياً أو واضحاً لرجل الصناعة المتخصص في المجال المعني. غير أن إدماج الذكاء الاصطناعي في الابتكار أدى إلى تعقيد هذا المعيار، إذ يمكن للأنظمة الذكية

¹ خالد ممدوح إبراهيم، "الإشكاليات القانونية بين الذكاء الاصطناعي وملكية براءة الاختراع"، مجلة الحقوق القانونية الأكاديمية، 13، رقم 2 (يناير 2024): 58-74. وأنظر أيضاً: خالد ممدوح إبراهيم، تغير احكام قانون الملكية الفكرية في ظل تقنية الذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، 2024.

² المادة 4 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، مرجع سابق. وأنظر أيضاً المادة 27 من الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس)، مرجع سابق.

³ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، "المبادئ التوجيهية لبراءات الاختراع المتصلة بالذكاء الاصطناعي"، الرياض SAIP:، أبريل 2024، ص. 12-15.

<https://kadasa.com.sa/ar/saip-guiding-principles-for-ai-related-patents-context-implications-and-future-prospects/>.

أنظر أيضاً: مكتب الملكية الفكرية البريطاني، "توجيهات فحص طلبات براءات الاختراع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي"، لندن IPO:، يناير 2024، ص 7-9.

<https://www.gov.uk/government/publications/examining-patent-applications-relating-to-artificial-intelligence-ai-inventions/guidelines-for-examining-patent-applications-relating-to-artificial-intelligence-ai--2>.

اكتشاف علاقات وحلول تقنية غير متوقعة عبر تحليل بيانات ضخمة، وهو ما يصعب على الفاحص البشري تقييم مدى بديهية أو أصالة هذه الحلول¹. وقد أشار الفقه الحديث إلى ضرورة إعادة النظر في معيار "رجل الصناعة المتخصص"، إذ بات من الضروري أن يشمل هذا المعيار فريقًا متعدد التخصصات يضم خبراء في المجال التقني وعلوم الحاسوب والبرمجيات، وربما حتى الاستعانة بخوارزميات الذكاء الاصطناعي نفسها في عملية التقييم². كما أظهرت توجهات المكتب الأوروبي للبراءات أن الوضوح وعدم البديهية يجب أن يُقيَّمَا في ضوء القدرات التحليلية للأنظمة الذكية، وليس فقط القدرات البشرية التقليدية³.

ثالثاً: أهلية الذكاء الاصطناعي للحصول على البراءة والمواقف التشريعية

1. الإطار التشريعي التقليدي وشرط "المخترع البشري":

تؤكد معظم التشريعات الوطنية والدولية، مثل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية "تريبس"، على ضرورة أن يكون المخترع شخصاً طبيعياً كشرط أساسي لمنح براءة الاختراع⁴. وقد رسخت القوانين الوطنية، كالقانون البريطاني لعام 1977 ونصوص المكتب الأوروبي والأمريكي للبراءات، هذا المبدأ الذي ينطلق من فلسفة قانونية ترى أن البراءة حق شخصي يُمنح لمن يبذل جهداً

¹ WIPO, *Intellectual Property and Artificial Intelligence: Issues Paper* (Geneva: WIPO, 2019), 7–10.

² Solve Intelligence, "International Patent Office Guidance on AI Inventions" 2024, https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID4843648_code6045693.pdf.

WIPO, "Patentability and PHOSITA in the AI Era (with a focus on inventive step)" (GENEVA: WIPO, 2022), P 12-14.

³ European Patent Office, *Guidelines for Examination of AI-Related Inventions, 2025 Revision* (Munich: EPO, 2025), 45–50.

⁴ المادتان 2–3 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، مرجع سابق.

فكريًا إبداعيًا، ويترتب عليه آثار قانونية ومسؤوليات لا يمكن إسنادها إلى كيان غير بشري¹.

ويُعد هذا الشرط انعكاسًا لتقاليد قانونية وثقافية راسخة تربط الاختراع بالإبداع البشري، وتستبعد الذكاء الاصطناعي من دائرة الأهلية القانونية، حتى وإن ساهم في الابتكار بشكل جوهري. ويظهر ذلك بوضوح في نصوص التشريعات التي تشدد على أهمية المسؤولية القانونية والأخلاقية المرتبطة بحقوق البراءة، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال شخص طبيعي يمكن مساءلته ومتابعته أمام القضاء².

أكدت المبادئ التوجيهية للهيئات الوطنية والدولية، مثل الهيئة السعودية للملكية الفكرية والمكتب الأوروبي للبراءات، أن الذكاء الاصطناعي يُعامل كأداة تقنية مساعدة، ولا يُعترف به كمخترع مستقل، حتى مع تطور دوره في الابتكار. وقد أوصى الفقه القانوني بضرورة مراجعة النصوص التشريعية لمواكبة التحولات التقنية، واقترح بعض الباحثين حلولاً وسطية، مثل منح صفة المخترع لمطور النظام الذي أو مشغله مع الإبقاء على شرط الإشراف البشري كضمان للمسؤولية القانونية.

¹ Ailsa Carter, "Patent applications must identify human inventors," 03 يناير 2024.

<https://gowlingwlg.com/en-fr/insights-resources/articles/2024/patent-applications-must-identify-human-inventors>.

Toby Bond, "Rapid Reaction: UK Supreme Court rules that AI systems cannot be named as an inventor for UK patent applications," 02/02/2024.

<https://www.twobirds.com/en/insights/2023/uk/uk-supreme-court-rules-that-ai-systems-cannot-be-named-as-an-inventor-for-uk-patent-applications>.

² Ailsa Carter, "Patent applications must identify human inventors", op.cit.

See also: BitLaw, "AI Inventors and Patent Applications," february 13, 2024 <https://www.bitlaw.com/ai/AI-inventors.html>.

2. قضية "دابوس" (DABUS) كاختبار لأهلية المخترع الذي

جاءت قضية "دابوس" لتختبر صلاية الإطار القانوني التقليدي لبراءة الاختراع، حينما تقدم الدكتور ستيفن ثالر بطلبات تسجيل براءات اختراع في عدة ولايات باسم نظام الذكاء الاصطناعي "دابوس" كمخترع مستقل. رفضت غالبية مكاتب البراءات هذه الطلبات استناداً إلى أن التشريعات الوطنية والدولية تشترط أن يكون المخترع شخصاً طبيعياً، ولا تمنح براءة اختراع إلا لمن يمتلك الشخصية القانونية وحُرّية المساءلة أمام القضاء¹

في المملكة المتحدة، أكدت المحكمة العليا في حكمها الصادر في 20 ديسمبر 2023 أنه بموجب Patents Act 1977 لا يمكن تسمية كيان غير بشري كمخترع، وأن المخترع يجب أن يكون "المُبدع الفعلي" (actual deviser) "وهو فرد طبيعي². وقد رفضت المحكمة العليا جميع درجات التقاضي السابقة، معتبرة أن قانون البراءات يفرض على صاحب الطلب تقديم بيان يحدد الشخص الطبيعي الذي قام بالابتكار، ولا تسمح التسمية باسم آلة أو نظام ذكي.

وعلى النقيض من ذلك، شهدت جنوب إفريقيا في 28 يوليو 2021 قبولاً استثنائياً لبراءة اختراع رقم 03242/2021 سجلت فيه "دابوس" كمخترع ووُثّق أن الابتكار تم "توليده تلقائياً بواسطة الذكاء الاصطناعي"، مع تعيين الدكتور ثالر

¹ Christopher Mhangwane and David Cochrane, "DABUS, the rise of the inventive machines : a review of the South African patent grant," Spoor & Fisher, 04/04/2025. <https://spoor.com/dabus-the-rise-of-the-inventive-machines/>

² Amy Sandys, "UK Supreme Court has final say on Dabus as named inventor," Juve-Patent, 21/12/2023.

<https://www.juve-patent.com/cases/uk-supreme-court-dabus-named-inventor-patent-stephen-thaler/3>

كصاحب حق البراءة¹. إلا أن هذا الإجراء في جنوب إفريقيا لا يقوم على فحص موضوعي للطلبات بل على استيفاء الشكليات، مما يجعل هذه الحالة استثناءً محلياً لم يُحتدَ به دولياً.

تكشف هذه القضية عن التباين بين الأنظمة القانونية العالمية في التعامل مع الابتكارات الذكية، وتسَلِّط الضوء على الحاجة الملحة إلى توافق دولي بشأن أهلية الذكاء الاصطناعي كمخترع، وإمكانية تحديث القوانين لتوفير إطار مرن يوازن بين تشجيع الإبداع البشري والاستفادة من قدرات الأنظمة الذكية.

وتبرز من خلال قضية "دابوس" وغيرها من القضايا الحديثة الفجوة بين الواقع التقني والنصوص القانونية، ما يدفع الهيئات التشريعية والمنظمات الدولية، مثل (WIPO)، إلى دراسة تطوير معايير جديدة تراعي خصوصية الابتكارات الذكية وتحقيق التوازن بين حماية حقوق المبتكرين وتحفيز بيئة الابتكار المفتوح في عصر الذكاء الاصطناعي. كما أن استمرار الجدل الفقهي والقضائي حول هذه القضايا يعكس الحاجة الملحة إلى صياغة تشريعات مرنة تواكب التطور الرقمي وتراعي مصالح جميع الأطراف المعنية.

المحور الثاني: التحديات التشريعية و آفاق تطوير الإطار القانوني لبراءة الاختراع أولاً: التحديات التشريعية في حماية الاختراعات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي

1. إشكالية تحديد هوية المخترع وتوزيع المسؤولية القانونية

تُعد مسألة تحديد هوية المخترع من أبرز الإشكاليات التي تثيرها الاختراعات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، إذ أن التشريعات التقليدية غالباً ما تشترط أن

¹Ed Conlon, "DABUS: South Africa issues first-ever patent with AI inventor", Managing IP 29/07/2021.

<https://www.managingip.com/article/2a5bqo2drurt0bxl7ab1q/dabus-south-africa-issues-first-ever-patent-with-ai-inventor>

يكون المخترع شخصاً طبيعياً، في حين قد يكون الابتكار في الواقع نتاج نظام ذكي مستقل أو تفاعل معقد بين المبرمج والمستخدم ومالك البيانات والآلة الذكية¹. هذا الواقع يثير تساؤلات حيوية حول من يمتلك الحق القانوني في طلب البراءة: هل هو مطور النظام، أم المبرمج، أم مالك البيانات، أم المستخدم النهائي؟ ويزداد الأمر تعقيداً عندما يكون الذكاء الاصطناعي قد أنتج الابتكار دون تدخل بشري مباشر، مما يضع النظام القانوني أمام معضلة فلسفية وقانونية تتعلق بأبوة الاختراع وملكيته، ويجعل توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف المختلفة أكثر إشكالية في ظل غياب إطار قانوني واضح يحدد المسؤولية بدقة في هذا السياق المعقد².

كما أن استقلالية الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار تفرض إعادة النظر في قواعد توزيع المسؤولية، خاصة في حال وقوع أضرار أو انتهاكات ناتجة عن هذه الابتكارات، حيث يصعب تحميل المسؤولية لنظام ذكي لا يتمتع بالشخصية القانونية، ما يستدعي تدخل المشرع لوضع آليات واضحة تضمن تعويض المضررين وتسهيل إجراءات الإثبات³.

¹ قرار مجلس الطعون القانوني للمكتب الأوروبي للبراءات (EPO) : 0008/20 (Designation of inventor/DABUS) 21-12-2021، يمكن تحميله من هذا الموقع :

<https://www.epo.org/en/boards-of-appeal/decisions/j200008eu1>

² Larry A. DiMatteo, Cristina Poncibò Michel Cannarsa, "The Cambridge Handbook of Artificial Intelligence", Chapter 15: Patenting AI, Cambridge University Press, 2022, pp. 215–222.

<https://www.cambridge.org/core/books/cambridge-handbook-of-artificial-intelligence/patenting-ai/95085A3AFF7426EDDE6D46DF43945C43>

³ KHODYKO, Y. " Legal Regime of Inventions Created by Artificial Intelligence."; The Law, State and Telecommunications Review, v. 16, no. 1, pp 322-343, May 2024.

<https://periodicos.unb.br/index.php/RDET/article/view/48972>

2. أهلية الذكاء الاصطناعي للبراءة وتقييم الجدة والنشاط الاختراعي.

تؤكد معظم التشريعات الوطنية والدولية على ضرورة وجود مخترع بشري طبيعي كشرط أساسي لمنح البراءة، وترفض الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كمخترع مستقل، حتى وإن أنتج الابتكار دون تدخل بشري مباشر، كما ظهر جلياً في قضايا دولية مثل "دابوس" حيث رفضت غالبية مكاتب البراءات الدولية تسجيل اختراعات باسم الذكاء الاصطناعي، بينما قبلت جنوب إفريقيا استثناءً تسجيل براءة باسم نظام ذكي، وهو ما لم يؤسس لاتجاه تشريعي عالمي راسخ بعد¹.

ومع ذلك، فإن إدماج الذكاء الاصطناعي في عمليات الابتكار أدى إلى تعقيد معايير الجدة والخطوة الابتكارية، إذ بات النظام الذكي قادراً على توليد حلول تقنية غير تقليدية بسرعة كبيرة، ما يصعب على الفاحص البشري تقييم مدى أصالة هذه الحلول أو بديهيتهما وفقاً للمعايير التقليدية. كما أن التقنية الصناعية السابقة قد تكون متناثرة في مصادر متعددة، ما يجعل إثبات الجدة تحدياً إضافياً، ويستدعي تطوير أدوات فحص تقنية متقدمة وتوسيع مفهوم "رجل الصناعة المتخصص" ليشمل فرقاً متعددة التخصصات وربما حتى أنظمة ذكاء اصطناعي مدربة خصيصاً للفحص، مع ضرورة مراجعة معايير التقييم لتواكب التطور التقني المتسارع².

3. قصور النصوص القانونية القائمة والحاجة إلى منظومة مرنة

¹ مجلس الطعون القانوني للمكتب الأوروبي للبراءات (EPO)، المرجع السابق.

² KHODYKO.Y, op.cit. see also: European Patent Office, Guidelines for Examination of AI-Related Inventions, 2025 Revision (Munich: EPO, 2025), pp50-45.

أبرزت الدراسات الفقهية الحديثة أن النصوص القانونية الحالية لم تعد كافية لمواكبة التطور التقني السريع في مجال الذكاء الاصطناعي، إذ أن أغلب القوانين صيغت في سياق يقتصر فيه الابتكار على النشاط البشري، دون أن تتصور إمكانية وجود فاعل تقني مستقل قادر على الابتكار والإبداع¹.

هذا القصور ينعكس في غياب معايير واضحة لتحديد المخترع، وتوزيع الحقوق والمسؤوليات، وتقييم شروط منح البراءة في ظل الابتكار الذكي، ما يؤدي إلى حالة من عدم اليقين القانوني قد تعيق الاستثمار في الابتكارات الذكية وتحد من تطور بيئة الابتكار².

وقد دعت الهيئات الدولية، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، إلى ضرورة مراجعة التشريعات الوطنية والدولية، ووضع معايير مرنة تراعي خصوصية الابتكارات الذكية وتضمن تحقيق التوازن بين حماية حقوق المخترعين وتحفيز بيئة الابتكار المفتوح، مع التأكيد على أهمية تطوير منظومة قانونية متكاملة تستوعب هذه التحولات وتواكب متطلبات العصر الرقمي³.

ثانياً: التجارب الدولية والمبادئ التوجيهية في تطوير التشريعات

1. المبادرات الدولية لتحديث الأطر القانونية

شهدت الساحة الدولية في السنوات الأخيرة جهوداً متنامية لتحديث الأطر القانونية الخاصة ببراءات الاختراع، استجابةً للتحولات التي فرضها الذكاء الاصطناعي على منظومة الابتكار. فقد بادرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) إلى تنظيم سلسلة من الحوارات الدولية تحت عنوان "المحادثة حول

¹ IBID.

² Di Matteo et al., op. cit, p220.

³ WIPO, op. cit., p. 9.

الذكاء الاصطناعي والملكية الفكرية"، جمعت بين صناع القرار، والهيئات التشريعية، وخبراء التقنية والقانون، بهدف مناقشة التحديات التي تفرضها الابتكارات الذكية على أنظمة الحماية التقليدية، واستشراف الحلول التشريعية الممكنة¹.

اتسمت هذه الحوارات بشموليتها وتعدد أطرافها، حيث شارك فيها ممثلون عن أكثر من 170 دولة، ما أتاح تبادل الخبرات القانونية وتوحيد الرؤى حول مستقبل حماية الابتكارات في ظل الذكاء الاصطناعي، كما ركزت على أهمية تطوير بنية تحتية قانونية وتقنية تواكب سرعة التطور التكنولوجي وتدعم حقوق المبتكرين عالمياً².

2. المبادئ التوجيهية والتباين التشريعي والمشاورات الفقهية

كما أظهرت هذه النقاشات الدولية، فإن التوجه العام يميل نحو تحديث التشريعات الوطنية والدولية بما يواكب التحولات التقنية المتسارعة، مع وضع معايير دقيقة وموضوعية لتقييم الابتكارات الذكية. وقد أكدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في دليلها الصادر سنة 2024 على أهمية الشفافية في جميع مراحل الفحص، وضرورة تطوير أدوات تقنية متقدمة تساعد الفاحصين على التعامل مع الكم الهائل من الحلول التقنية التي قد تنتجها أنظمة الذكاء

¹ WIPO, "The WIPO Conversation on Intellectual Property and Frontier Technologies."

https://www.wipo.int/en/web/frontier-technologies/frontier_conversation

² WIPO. Artificial Intelligence and Intellectual Property,

https://www.wipo.int/en/web/frontier-technologies/ai_and_ip

الاصطناعي، مع تعزيز تبادل الخبرات بين مكاتب البراءات الوطنية لضمان توحيد المعايير وتضييق فجوة التباين التشريعي بين الدول¹. في هذا السياق، برزت قضية "دابوس" كحالة نموذجية كشفت عن مدى اختلاف المواقف القانونية، حيث تمسكت أغلب مكاتب البراءات الدولية بشرط وجود مخترع بشري طبيعي، بينما اتخذت جنوب إفريقيا موقفًا استثنائيًا بقبولها تسجيل براءة باسم نظام ذكاء اصطناعي، وهو ما لم يتحول إلى اتجاه تشريعي عالمي مستقر². هذا الواقع دفع العديد من الدول إلى إطلاق مشاورات عامة ودراسات فقهية معمقة حول مستقبل التشريعات في ظل الذكاء الاصطناعي، كما هو الحال في المملكة المتحدة التي نظمت مشاورات وطنية موسعة حول أهلية الذكاء الاصطناعي للاختراع، إضافة إلى اعتماد توجيهات تقنية جديدة في الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، والولايات المتحدة، ركزت جميعها على تطوير معايير الجودة، واشترط الإفصاح الفني الكامل، واعتماد تقييم موضوعي وشفاف للابتكارات الذكية³.

3. التوصيات الدولية والاتجاهات المستقبلية

أجمعت المبادئ التوجيهية والتقارير الدولية على ضرورة تطوير معايير مرنة تواكب التطور التقني، مع الحفاظ على جوهر نظام براءات الاختراع في تشجيع الإبداع البشري وحماية الحقوق. كما دعت إلى تعزيز التعاون الدولي،

¹ WIPO, "Generative AI and Intellectual Property: A WIPO Guidance," April 2024, <https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4716>

² مجلس الطعون القانوني للمكتب الأوروبي للبراءات (EPO)، المرجع السابق.

³ UK Intellectual Property Office, "Consultation on Artificial Intelligence and Intellectual Property," 2023. <https://www.gov.uk/government/consultations/artificial-intelligence-and-intellectual-property-call-for-views>

وتبادل المعلومات بين مكاتب البراءات، وتدريب الفاحصين على التعامل مع الابتكارات الذكية، وتشجيع الحوار المستمر بين المشرعين، الصناعة، والأوساط الأكاديمية لضمان استدامة منظومة الحماية القانونية في عصر الذكاء الاصطناعي.

وأكدت هذه التوصيات أهمية تكييف التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية المتجددة، مع مراعاة خصوصية كل نظام قانوني، لضمان حماية حقوق المبتكرين وتحفيز بيئة الابتكار المفتوح، بما يعزز من قدرة الدول على مواكبة التحديات التقنية المستقبلية وضمان التوازن بين التطور التكنولوجي وحماية القيم القانونية والاجتماعية.

ثالثاً: مقترحات لتطوير الإطار القانوني في ضوء خصوصية السياق الجزائري

1. تحديث تعريف المخترع في التشريعات الوطنية

تفرض خصوصية البيئة القانونية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر ضرورة صياغة مقارنة تشريعية متوازنة، تستفيد من التجارب الدولية المتقدمة في مجال حماية الابتكارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مع تكييف النصوص الوطنية بما ينسجم مع متطلبات العصر الرقمي ويحافظ في الوقت ذاته على الثوابت القانونية المحلية¹.

¹ جدي نجا، بن معمر رايح، "الذكاء الاصطناعي والنظام القانوني لبراءات الاختراع (تغير في المفاهيم)"، مجلة ألف: اللغة والإعلام والمجتمع Aleph ، المجلد 11، العدد (2-4)، نوفمبر 2024، ص

ص 499-518. متاح على الرابط: <https://aleph.edinum.org/13192?lang=en>

ويبرز في هذا السياق أهمية مراجعة التشريعات الجزائرية، ولا سيما قانون براءات الاختراع¹، بهدف تحديث تعريف "المخترع" ليشمل الابتكارات التي يكون الذكاء الاصطناعي طرفاً فاعلاً فيها، مع الإبقاء على شرط الإشراف البشري كضمانة قانونية وأخلاقية. هذا التحديث لا يقتصر على استيعاب الاختراعات الذكية فحسب، بل يعزز من قدرة النظام القانوني على مواكبة التطورات التقنية المتسارعة، ويمنح الجزائر مرونة أكبر في التعامل مع قضايا الملكية الفكرية العابرة للحدود، مع الحفاظ على مبدأ المسؤولية الفردية والشفافية في منح الحقوق.

2. وضع معايير واضحة لتقييم الجودة والنشاط الابتكاري

تواجه النظم القانونية الحديثة تحدياً معقداً في تطوير معايير دقيقة وشفافة لتقييم شرط الجودة والخطوة الابتكارية في الاختراعات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، خاصة مع قدرة هذه الأنظمة على توليد حلول تقنية متطورة وغير تقليدية بسرعة هائلة. تؤكد اتفاقية تريبس في المادة 27.1 على ضرورة أن تكون الاختراعات جديدة وتنطوي على خطوة ابتكارية وقابلة للتطبيق الصناعي، دون أن تحدد آليات التقييم التفصيلية، تاركة للدول الأعضاء حرية تفسير هذه المعايير وتطبيقها².

¹ المخترع في القانون الجزائري هو الشخص الطبيعي الذي ابتكر فكرة تقنية جديدة تتيح عملياً حل مشكلة محددة في مجال التقنية. ويُشترط أن يكون للمخترع جهد ابتكاري أصيل، ويشمل ذلك الاختراعات الجماعية. ويتمتع المخترع بحق الاعتراف القانوني باسمه في وثيقة البراءة، وضمان حقوقه المادية والمعنوية. أنظر المواد 2، 3، 8، 10 من الأمر رقم 07-03 مؤرخ في 2003/07/19، يتعلق ببراءات الاختراع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، بتاريخ 2003/07/23.

² المادة 27-1 من الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس)، منظمة التجارة العالمية.

في هذا السياق، تبرز أهمية المبادئ التوجيهية الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والتي شددت في دليل الذكاء الاصطناعي التوليدي (2024) على ضرورة إعادة تعريف «الشخص المتخصص في المجال» (*PHOSITA*)» ليشمل قدرته على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تقييم البدئية والجدة¹. كما اشترط المكتب الأوروبي للبراءات في نسخة 2025 من توجيهاته فرض «إفصاح تقني معزز» يوضح دور الخوارزميات وبيانات التدريب المستخدمة، حتى يتمكن الفاحص من تقييم مدى أصالة المخرجات الذكية مقارنة بالتقنية السابقة². ويتطلب تطبيق هذه المعايير في السياق الجزائري مراجعة المواد 3-6 من الأمر 07-03 لتشمل إلزام صاحب الطلب ببيان الأنظمة الذكية المستخدمة والمساهمة البشرية الإشرافية، مع تطوير أدوات فحص متقدمة تستعين بالذكاء الاصطناعي ذاته لمضاهاة قدرة النظم الذكية في توليد الحلول³. إن تكيف هذه المبادئ الدولية مع الخصوصية الجزائرية يتيح المحافظة على الثوابت القانونية المحلية، مع ضمان تقييم موضوعي وشفاف للابتكارات الذكية يراعي التطور التقني المتسارع ويحفز بيئة الابتكار دون الإخلال بمبادئ المساءلة والشفافية في منح الحقوق. ويسهم في تعزيز ثقة المستثمرين والمبتكرين بالنظام القانوني الوطني، ويشجع على نقل التكنولوجيا وتوطينها في السوق الجزائرية.

3. تعزيز التعاون المؤسسي والانفتاح على التجارب الدولية

¹ WIPO *op. cit.*

² European Patent Office, *op.cit.*, 50-45

³ المواد 3-6 من الأمر رقم 07-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق ببراءات الاختراع. المرجع السابق.

يُعد تعزيز الشراكة بين المشرّع، والجامعات، ومراكز البحث، والقطاع الصناعي أمرًا جوهريًا لتطوير سياسات وطنية فعالة في مجال الملكية الفكرية، خاصة في ظل تسارع وتيرة الابتكار الرقمي. ويشمل ذلك تنظيم ورش عمل ومشاورات عامة حول تحديات الذكاء الاصطناعي في مجال البراءات، ودعم البحث العلمي في الجوانب القانونية والتقنية للابتكار الذكي، وتبني برامج تدريبية متخصصة للفاحصين والقضاة والمحامين في مجال الملكية الفكرية الرقمية.

كما ينبغي للجزائر الانفتاح الواعي على التجارب التشريعية الدولية، خاصة تلك التي أطلقت مشاورات عامة أو أدخلت تعديلات مرنة على قوانينها، مع مراعاة خصوصية البيئة القانونية والاجتماعية الوطنية. إن تطوير الإطار القانوني الجزائري لحماية الاختراعات المدعومة بالذكاء الاصطناعي يتطلب تحديث التشريعات، ووضع معايير تقنية وقانونية واضحة، وتعزيز التعاون المؤسسي، والانفتاح على التجارب الدولية، بما يضمن تحقيق التوازن بين حماية حقوق المبتكرين وتحفيز بيئة الابتكار المفتوح في ظل التحول الرقمي المتسارع.

الخاتمة:

في ظل الثورة التكنولوجية الرابعة، أضحت المنظومة القانونية للملكية الفكرية أمام تحديات غير مسبقة فرضها الذكاء الاصطناعي التوليدي، الذي أعاد صياغة مفهوم الابتكار وغيّر من طبيعة العلاقة بين الإنسان والآلة، وأثار تساؤلات عميقة حول مدى ملاءمة الأطر القانونية التقليدية لاستيعاب واقع الابتكار المزدوج.

لقد أظهرت الدراسة أن التشريعات الوطنية والدولية ما تزال متحفظة في الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كمخترع مستقل، وتصرّ على شرط "البشرية"

كضمانة قانونية وأخلاقية، رغم تصاعد الجدل الفقهي والقضائي حول ضرورة تحديث هذه القواعد لمواكبة التحولات التقنية المتسارعة.

نتائج الدراسة

• كشفت الدراسة عن وجود فجوة واضحة بين الواقع التقني المتطور للذكاء الاصطناعي وبين النصوص القانونية التقليدية، خاصة فيما يتعلق بتعريف المخترع، وتوزيع المسؤولية القانونية، وتقييم معايير الجودة والخطوة الابتكارية في الاختراعات الذكية.

• تبين أن معظم التشريعات الوطنية والدولية، ومنها التشريع الجزائري، تشترط وجود مخترع بشري طبيعي كشرط أساسي لمنح البراءة، وهو ما أكدته سوابق قضائية دولية مثل قضية "دابوس"، باستثناءات محدودة كالتجربة الجنوب إفريقية.

• أظهرت المبادرات الدولية، خاصة من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، أهمية تطوير مبادئ توجيهية ومعايير مرنة تراعي خصوصية الابتكارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مع التأكيد على ضرورة الإشراف البشري في عملية الابتكار.

• أوضحت الدراسة أن البيئة الجزائرية تتطلب تكييف التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، مع مراعاة الخصوصيات القانونية والاجتماعية، لضمان حماية حقوق المبتكرين وتحفيز بيئة الابتكار المفتوح.

التوصيات

- مراجعة التشريعات الوطنية لتعريف المخترع بما يشمل الابتكارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مع ضرورة الإبقاء على شرط الإشراف البشري كضمانة قانونية وأخلاقية لضمان المسؤولية والشفافية.
 - وضع معايير دقيقة وشفافة لتقييم الجودة والخطوة الابتكارية في الاختراعات الذكية، مع الاستفادة من المبادئ التوجيهية الدولية وتكييفها للواقع الوطني، بالإضافة إلى تطوير أدوات فحص تقنية متقدمة وتدريب الفاحصين الوطنيين لضمان موضوعية وصرامة التقييم.
 - تعزيز التعاون بين الجهات التشريعية، الجامعات، مراكز البحث، والقطاع الصناعي لتطوير سياسات وطنية فعالة في مجال الملكية الفكرية، مع تنظيم ورش عمل ومشاورات عامة حول تحديات الذكاء الاصطناعي، والانفتاح الواعي على التجارب الدولية وتكييفها مع احتياجات وخصوصيات البيئة الوطنية.
- تؤكد هذه الدراسة أن بناء إطار قانوني مرن ومتكامل لاستيعاب التحولات التقنية للذكاء الاصطناعي يمثل ضرورة ملحة لضمان حماية حقوق المبتكرين وتحفيز بيئة الابتكار في الجزائر والعالم العربي، مع تحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي وحقوق القيم القانونية والاجتماعية، غير أن هذه الخلاصة تفتح آفاقاً بحثية مستقبلية مهمة، من أبرزها: تطوير نماذج تشريعية عربية موحدة تتعامل مع أهلية الذكاء الاصطناعي كمخترع أو شريك في الابتكار، واستحداث آليات تقنية وقانونية دقيقة لتقييم الجودة والخطوة الابتكارية في الاختراعات الذكية، فضلاً عن دراسة أدوات تشريعية جديدة تضمن توزيعاً عادلاً للمسؤولية القانونية في حالات الابتكار المشترك بين الإنسان والآلة، وتكييف قواعد المسؤولية المدنية والجزائية مع واقع الذكاء الاصطناعي، بما يقتضي تكثيف التعاون بين الجامعات

ومراكز البحث والهيئات التشريعية لبناء منظومة قانونية متجددة قادرة على مواكبة التحولات الرقمية المتسارعة وضمان حماية الحقوق وتحفيز الإبداع في عصر الذكاء الاصطناعي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم، خالد ممدوح. "الإشكاليات القانونية بين الذكاء الاصطناعي وملكية براءة الاختراع." *مجلة الحقوق القانونية الأكاديمية*، 13 رقم 2 (يناير 2024): 58-74.
2. إبراهيم، خالد ممدوح. *تغير أحكام قانون الملكية الفكرية في ظل تقنية الذكاء الاصطناعي*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2024.
3. الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس). منظمة التجارة العالمية. اعتمد في مراكش بتاريخ 15 أبريل 1994، دخل حيز النفاذ في 1 يناير 1995. الملحق 1 C من اتفاقية مراكش الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية.
4. اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية. اعتمدت في باريس يوم 20 مارس 1883. منظمة الملكية الفكرية العالمية (WIPO). منقحة في استوكهولم عام 1967، المنقحة في 28 سبتمبر 1979.
5. الأمر رقم 07-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق ببراءات الاختراع. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 44، الصادر بتاريخ 23 يوليو 2003.

6. جدي نجا، بن معمر راجح " الذكاء الاصطناعي والنظام القانوني لبراءات الاختراع (تغير في المفاهيم). "مجلة ألف: اللغة والإعلام والمجتمع *Aleph*، المجلد 11، العدد (4-2)، نوفمبر 2024: 499-518.
7. محمد مرسي عبده، "إشكالية الاعتراف القانوني بنظام الذكاء الاصطناعي المُخترع. دراسة مقارنة." *مجلة الحقوق*، العدد 1 السنة 48، (2024): 317-358.
8. مكتب الملكية الفكرية البريطاني. (IPO). توجيهات فحص طلبات براءات الاختراع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. لندن: مكتب الملكية الفكرية البريطاني، يناير 2024.
9. الهيئة السعودية للملكية الفكرية. (SAIP). المبادئ التوجيهية لبراءات الاختراع المتصلة بالذكاء الاصطناعي. الرياض: الهيئة السعودية للملكية الفكرية، أبريل 2024.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Aboy, Mateo; Liddell, Kathleen; Lath, Aparajita. "Inventorship in the age of AI: examining the USPTO Guidance on AI-assisted inventions". *Journal of Intellectual Property Law & Practice* (2025).
2. Bond, Toby. "Rapid Reaction: UK Supreme Court rules that AI systems cannot be named as an inventor for UK patent applications."
3. Carter, Ailsa. "Patent applications must identify human inventors." *Gowling WLG*, 2024.
4. Conlon, Ed. "DABUS: South Africa issues first-ever patent with AI inventor". *Managing IP*, 29/07/2021. Accessed 2025/07/05. <https://www.managingip.com/article/2a5bqo2drurt0bx17ab1q/dabus-south-africa-issues-first-ever-patent-with-ai-inventor>
5. DiMatteo, Larry A.; Poncibò, Michel; Cannarsa, Cristina. "The Cambridge Handbook of Artificial Intelligence". Chapter 15: Patenting AI. Cambridge: Cambridge University Press, 2022, 215–

222. <https://www.cambridge.org/core/books/cambridge-handbook-of-artificial-intelligence/patenting-ai/95085A3AFF7426EDDE6D46DF43945C43>
6. European Patent Office (EPO). *Guidelines for Examination of AI-Related Inventions, 2025 Revision*. Munich: EPO, 2025.
7. European Patent Office (EPO). Legal Board of Appeal. *Decision J 0008/20 (Designation of inventor/DABUS)*. 21/12/2021
<https://www.epo.org/en/boards-of-appeal/decisions/j200008eu1>
8. KHODYKO, Y. "Legal Regime of Inventions Created by Artificial Intelligence." *The Law, State and Telecommunications Review* 16, no. 1 -322 : (2024)
<https://periodicos.unb.br/index.php/RDET/article/view/48972>
9. Makam, Ganesh; Dutta, Ritam. AI-Generated Creations: Navigating Legal Implications and Crafting Effective Policy Frameworks. 25/07/2023, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=4520938>
10. Mhangwane, Christopher; Cochrane, David. "DABUS, the rise of the inventive machines: a review of the South African patent grant." Spoor & Fisher, 4 أبريل 2025. Accessed 05/07/2025
<https://spoor.com/dabus-the-rise-of-the-inventive-machines/>
11. Okeke, T. D. "Crossing Frontiers: A Comparative Exploration of AI Inventorship and Ownership in Patent Law". *International Journal of Research and Scientific Innovation* (2023).
12. Sandys, Amy. "UK Supreme Court has final say on Dabus as named inventor." *Juve Patent*, 21/12/2023. Accessed 05/07/2025. <https://www.juve-patent.com/cases/uk-supreme-court-dabus-named-inventor-patent-stephen-thaler/3>
13. Solve Intelligence. "International Patent Office Guidance on AI Inventions" : (2024)
https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID4843648_code6045693.pdf
14. UK Intellectual Property Office (IPO). "Consultation on Artificial Intelligence and Intellectual Property." 2023.
<https://www.gov.uk/government/consultations/artificial-intelligence-and-intellectual-property-call-for-views>

15. WIPO. *Intellectual Property and Artificial Intelligence: Issues Paper*. Geneva: WIPO, 2019.
https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_1055.pdf
16. WIPO. "Generative AI and Intellectual Property: A WIPO Guidance." 2024.
<https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4716>
17. WIPO. "Patentability and PHOSITA in the AI Era (with a focus on inventive step)". Geneva: WIPO, 2022.
18. WIPO. "The WIPO Conversation on Intellectual Property and Frontier Technologies."
https://www.wipo.int/en/web/frontier-technologies/frontier_conversation
19. WIPO. "Artificial Intelligence and Intellectual Property."
https://www.wipo.int/en/web/frontier-technologies/ai_and_ip